ترجمات

لاعب محوري: الأردن وسوريا الجديدة
التهديدات والفرص التي تواجه المملكة الهاشمية في مواجهة النظام الجديد في سوريا
وموقف إسرائيل المحتمل على طول محور عمان–دمشق

نشرة معهد دراسات الأمن القومي رقم 1931، 12 كانون الثاني (يناير) 2025

أوفير وينتر

إن الإطاحة بالنظام في سوريا تفرض على الأردن مجموعة من التحديات والفرص. فمن ناحية، تشعر المملكة الهاشمية بالقلق إزاء عدم الاستقرار على حدودها الشمالية، واحتمال استبدال النفوذ الإيراني بنفوذ تركي، وتصدير الحماسة الثورية الإسلامية من سوريا إلى الأردن. ومن ناحية أخرى، تدرك الأردن الفرصة المتاحة لقطع طرق تهريب المخدرات والأسلحة بين سوريا والأردن، وإعادة اللاجئين السوريين في الأردن إلى وطنهم، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع جارتها. وعلى هذا فإن الأردن يسعى إلى أن يصبح لاعباً رئيسياً في تشكيل شخصية سوريا الجديدة مع الاستفادة من مزاياها الجيوستراتيجية. وتتقاسم إسرائيل والأردن مجموعة من المصالح المشتركة على الجبهة السورية، الأمر الذي يتطلب من البلدين زيادة التنسيق. وإذا استقر النظام الجديد في سوريا، فقد يكون الأردن جسراً دبلوماسياً حيوياً بين دمشق وإسرائيل. وعلى النقيض من ذلك، إذا استمرت سوريا في المعاناة من عدم الاستقرار وإذا اشتدت التهديدات من الأراضي السورية ضد إسرائيل والأردن، فمن الأفضل للقدس وعمان أن تعملا على تشديد التعاون في قضايا الاستخبارات والأمن.

بمجرد الإطاحة بالنظام في سوريا، عقدت سلسلة من الاجتماعات في إسرائيل لمناقشة أي دولة ستكون التالية على خط السقوط. وقد ذُكرت المملكة الأردنية الهاشمية في بعض هذه المناقشات. وزار رئيسا جهاز الأمن الداخلي (الشاباك) والمخابرات العسكرية الأردن، كما أرسلت مصادر سياسية مجهولة في القدس رسائل تؤكد أن "إسرائيل تخطط لاستخدام القوة إذا حاول المتمردون أو الميليشيات المدعومة من إيران تقويض استقرار المملكة الهاشمية". وكان القلق هو أن نجاح الثورة في سوريا من شأنه أن يحفز العناصر المتطرفة في الأردن على الانتفاض ضد ائتلاف الأقلية الحاكمة، الذي شطبه الكثيرون قبل الأوان خلال 104 أعوام من حكمه الملكي. ومع ذلك، فإن تحليل الخطاب

السياسي في الأردن يُظهِر صورة مختلفة: فبينما قد تكون الأردن في حالة تأهب قصوى بسبب الأحداث في سوريا، فإنها ترى فيها أيضًا تطورًا إيجابيًا محتملًا.

في الواقع، لم تذرف الأردن أي دموع على الإطاحة ببشار الأسد. منذ اندلاع الربيع العربي في عام 2011، شهدت العلاقات بين سوريا والأردن ارتفاعات وانخفاضات ـ ولكن في الأساس انخفاضات. فخلال الحرب الأهلية التي دمرت جارتها إلى الشمال، استقبلت الأردن أكثر من مليون لاجئ سوري، الذين أصبحوا عبئا هائلا على الخزائن الوطنية المستنفدة بالفعل؛ كما واجهت التهديد المستمر بهجمات الجماعات الإرهابية السلفية والجهادية على طول الحدود التي يبلغ طولها 378 كيلومترا بين البلدين. وحتى في السنوات الأخيرة، مع هدوء الوضع في سوريا إلى حد ما، ظهرت تهديدات جديدة على طول الحدود الأردنية السورية، مما أدى إلى تقويض أمن وسيادة المملكة: طريق سريع حقيقي لمهربي المخدرات الذين يعبرون الأراضي الأردنية في طريقهم إلى دول الخليج، وتهريب الأسلحة إلى الضفة الغربية، تحت حماية النظام السوري ورعاته الإيرانيين وحزب الله.

في عام 2023، أطلقت الأردن ـ بالتعاون مع دول عربية أخرى ـ عملية تطبيع مع سوريا، والتي بلغت ذروتها بإعادة سوريا إلى جامعة الدول العربية، التي تم تعليق عضويتها فيها في عام 2011. وكان الأردن يأمل ـ دون جدوى ـــــ أن تشجع هذه العملية نظام الأسد على التعاون في الحرب ضد صناعة المخدرات، والسماح للاجئين السوريين بالعودة إلى ديارهم، وفي نهاية المطاف تؤدي إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على سوريا، فضلاً عن تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين. ولكن في الممارسة العملية، لم تتوقف عمليات التهريب عبر الحدود الأردنية، بل إنها زادت بالفعل منذ اندلاع عملية سيوف من حديد. وانكمش حجم التجارة المتبادلة بين البلدين، الذي بلغ 617 مليون دولار في عام 2010، إلى 147 مليون دولار فقط بحلول عام 2022.

في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2024، قبل أسابيع فقط من الإطاحة بنظام الأسد، زار وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي دمشق لنقل رسالة شفوية من الملك عبد الله. وبحسب محللين أردنيين، كان الغرض من الزيارة إعادة النظر في إمكانية إعادة الأسد إلى صفوف المحور العربي البراجماتي، نظراً لعدم استقرار علاقات بلاده مع إيران وروسيا، وتآكل "محور المقاومة" الذي تقوده إيران طوال مسار حربها ضد إسرائيل، ورغبة دمشق في منع الاحتكاك العسكري المباشر مع إسرائيل. ومثلها كمثل دول أخرى، شعرت الأردن أيضاً بأن النظام السوري ضعيف وحاولت استغلال هذا لصالحها ـ لكنها لم تتنبأ بالزوال السريع للنظام.

بين المخاوف والآمال

في الثامن من ديسمبر/كانون الأول، عندما فر الأسد من دمشق، كان الملك عبد الله أول زعيم عربي يتحدث علناً عن هذه اللحظة التاريخية. وأعلن أن "الأردن يقف إلى جانب إخوانه السوريين ويحترم إرادتهم واختياراتهم". لكنه أكد أيضاً على أهمية ضمان الاستقرار في سوريا وتجنب الفوضى والصراع في البلاد. وقد عكست تعليقاته التناقض السائد في الأردن فيما يتصل بالتطورات في سوريا ـ وهو مزيج من النشوة إزاء سقوط النظام السابق، والقلق العميق إزاء طبيعة النظام الجديد الذي يتشكل، فضلاً عن بعض الأمل في تحسين العلاقات بين الجيران.

ويظهر تحليل للتعليقات التي نشرتها وسائل الإعلام المؤيدة للنظام في الأردن أن ثلاثة سيناريوهات محتملة للتهديد تأتي على رأس مخاوف عمان:

1. عدم الاستقرار المستمر في سوريا: يشعر الأردن بالقلق إزاء الفوضى الأمنية، بما في ذلك احتمال تجدد الحرب الأهلية السورية. وقد يؤدي هذا إلى موجة جديدة من اللاجئين السوريين الذين يدخلون البلاد، وزيادة التهديدات الناجمة عن تهريب المخدرات والإرهاب الجهادي على طول الحدود السورية الأردنية، والحاجة المحتملة للأردن للتدخل عسكرياً في سوريا بسبب غياب القيادة القوية والموثوقة على الجانب السوري من الحدود. وعلى نحو مماثل، يشكك الأردنيون في قدرة الميليشيات السورية المسلحة على التحول إلى جيش وطني موحد، يخضع لقيادة مركزية واحدة، يمكنهم التنسيق معها بشأن أمن الحدود.
2. فرض الهيمنة غير العربية في سوريا: يخشى الأردن أيضًا أن تفتح الاضطرابات في سوريا الباب أمام تورط قوى خارجية في البلاد – دولية وإقليمية – وخاصة تركيا وإسرائيل وإيران. يُنظر إلى تفكك سوريا داخل حدودها المعترف بها، بسبب الهوة العرقية والقبلية والدينية – في أعقاب عمليات مماثلة حدثت منذ عام 2011 في دول مثل العراق واليمن وليبيا – في المملكة الهاشمية باعتباره تهديدًا لنموذج "الدولة القومية العربية" وفرصة للقوى الخارجية لتعزيز مصالحها الخاصة. والقلق الرئيسي هو أن يتم استبدال الهيمنة الإيرانية في سوريا بالهيمنة التركية القطرية، مما سيسمح للجهات الفاعلة ذات الأيديولوجية الإسلامية بتعزيز قبضتها على البلاد وتحويل سوريا إلى جزء من نظام إقليمي من شأنه أن يتحدى ويقوض المحور البراجماتي الذي تعد الأردن جزءًا منه.
3. تصدير الحماسة الثورية من سوريا إلى الأردن: يخشى الأردن أن توفر هيئة تحرير الشام، من خلال سيطرتها على سوريا، ريحًا مواتية للمعارضة الإسلامية داخل المملكة، والتي شهدت بالفعل دفعة منذ هجوم حماس في 7 أكتوبر. في سبتمبر 2024، حققت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن نتائج مبهرة في الانتخابات البرلمانية، حيث تضاعف تمثيل جبهة العمل الإسلامي، الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، في البرلمان ثلاث مرات. وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين جزء شرعي من النسيج السياسي في

الأردن ولا تتحدى الحكم الهاشـــمي، فإن الأحداث في ســـوريا تُرى في الأردن باعتبارها اختبارًا لولاء الجماعة للمملكة. في الواقع، في بيان رسمي، لم تصدر جماعة الإخوان المسلمين في الأردن أكثر من رسالة غامضة للتهنئة للشعب السوري على الإطاحة بنظام الأسد ولم تتضمن أي شيء يمكن تفسيره على أنه دعوة لانتفاضة مماثلة في الأردن.

وإلى جانب هذه المخاوف، تدرك الأردن أيضـاً أن الثورة السـورية تنطوي على العديد من الفرص في مجالات الأمن والمجتمع والاقتصاد ـ بشرط أن تصبح سوريا الجديدة دولة مستقرة ذات نظام صديق:

1. تحسين الأمن على طول الحدود المشتركة: تأمل الأردن أن يساعد سقوط نظام الأسد، إلى جانب إضعاف القوات الموالية لإيران العاملة في سوريا تحت حماية الأسد، في منع ـــــ أو على الأقل الحد من ـــــ تهريب المخدرات والأسلحة من سوريا إلى الأراضي الأردنية. ويعتمد نجاح المعركة ضد المهربين على التنسيق الوثيق مع الجانب السوري (مع قوات الأمن الرسمية، وفي غيابها المحتمل، مع القوات السورية المحلية) وانسحاب الهلال الشـــيعي، الذي بدأ الملك عبد الله التحذير منه بالفعل منذ نحو عشـــرين عاماً. وكتب رئيس تحرير صحيفة الغد الأردنية مكرم الطراونة أن "النظام الجديد إذا مارس كل سلطاته وأغلق أبواب الجحيم التي فتحت في السنوات الأخيرة فإنه سيوفر على الأردن هدر الكثير من الموارد التي استنفدت في مراقبة الحدود الطويلة وسيجنبنا ودولاً أخرى في المنطقة خسارة جيل من الشباب بسبب انتشار المخدرات".
2. إعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم: يستضيف الأردن حالياً نحو 1.3 مليون لاجئ سوري، نصفهم تقريباً مسجلون، ويأمل الأردن كثيراً أن يعودوا إلى وطنهم، وبالتالي تخفيف العبء الاقتصادي والضغط على الموارد والخدمات الاجتماعية في المملكة. ومنذ سقوط نظام الأسد، عاد عدد قليل من اللاجئين السوريين طوعاً إلى ديارهم، ولكن إعادة التوطين الضخمة والمنظمة تتطلب توفر الظروف المناسبة ـــــ في المقام الأول المزيد من الوضوح بشأن المستقبل السياسي لسوريا، واستقرار الوضع الأمني في البلاد، والتعافي الاقتصادي، وتوافر السكن والبنية الأساسية. وفي الوقت الحالي، تعتبر الظروف المعيشية في الأردن أكثر راحة من تلك في سوريا، وخاصة أن العديد من اللاجئين السوريين أصبحوا الآن مندمجين بشكل كامل في المجتمع الأردني والقوى العاملة والنظام التعليمي في البلاد.
3. التعاون الاقتصـــادي والتجاري: تأمل الأردن أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى إعادة بناء وتنمية سوريا والاستفادة منها لتحسين وضعها الاقتصادي وتعزيز مكانتها الجيوستراتيجية. ويعتقد خبراء الاقتصاد الأردنيون أنه إذا استقر الوضع في سوريا، فإن العقوبات الدولية سوف تُرفع، وسوف تتاح للأردن مجموعة واسعة من الفرص، بما في ذلك إعادة فتح طرق التجارة البرية والبحرية من الخليج العربي والأردن، عبر سوريا ولبنان، وصـولاً إلى تركيا وأوروبا؛ واسـتخدام ميناء العقبة كمركز لوجسـتي لتلبية احتياجات جنوب سـوريا؛

وتصدير الفائض من الكهرباء والغاز الطبيعي من الأردن إلى سوريا ولبنان؛ ومشاركة الشركات الأردنية في مشاريع إعادة الإعمار في سوريا؛ وبيع السلع الأساسية الأردنية والمنتجات الزراعية ومواد البناء للسوريين؛ والمساعدة الأردنية في المساعدة في إعادة بناء أنظمة التعليم والرعاية الصحية في سوريا.

النهج الاستباقي لتشكيل مستقبل سوريا

في ضوء آمال البلاد ومخاوفها، تعمل الأردن منذ سقوط نظام الأسد على وضع نفسها كلاعب محوري في الوفاء بأدوار رئيسية في تشكيل مستقبل سوريا مع الاستفادة من مزاياها النسبية: موقعها الجيوستراتيجي؛ وعلاقاتها الموثوقة مع مختلف اللاعبين السوريين والإقليميين والدوليين؛ وتوافر البنية التحتية اللوجستية ذات الصلة. تم تصميم هذه السياسة، في المقام الأول، لخدمة المصالح الأمنية والاقتصادية للأردن. وكما ترى عمان، فإن استقرار سوريا كدولة ذات سيادة وآمنة وصديقة – والتي يمكن للمملكة الهاشمية بناء علاقات حسن الجوار معها، والتعاون في مجموعة واسعة من المجالات، والآليات المتفق عليها لعودة اللاجئين – من شأنه أن يساهم أيضًا في استقرار الأردن.

كانت الخطوة الدبلوماسية الأولى التي اتخذتها الأردن في الرابع عشر من ديسمبر/كانون الأول استضافة اجتماع في العقبة لكبار الدبلوماسيين، بما في ذلك وزراء خارجية الأردن والمملكة العربية السعودية والعراق ولبنان ومصر والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وتركيا والولايات المتحدة، فضلاً عن الأمين العام لجامعة الدول العربية ومنسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ومبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا. ويوضح المحللون الأردنيون أن الاجتماع كان يهدف إلى صياغة اتفاقيات إقليمية ودولية بشأن مستقبل سوريا وسد الفجوات بين تركيا والدول العربية، التي تعارض أي تدخل من أنقرة في الشؤون السورية وتشعر بالقلق إزاء الطابع الإسلامي الذي يبدو أن النظام الجديد في دمشق يتخذه. وفي بيانهم الرسمي، دعا وزراء الخارجية العرب إلى احترام حقوق الإنسان لجميع السوريين، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الانتماء العرقي. كما طالبوا باتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم انزلاق سوريا إلى الفوضى، وحماية مؤسسات الدولة، وتعزيز النظام الجديد لحربه ضد الإرهاب، وحماية وحدة أراضي سوريا وسيادتها واستقلالها واستقرارها.

وقد اقترح المعلقون الأردنيون أن هناك أسباباً إضافية لاستضافة القمة في العقبة. ويشير ماهر أبو طير إلى أن الحاجة إلى اتخاذ قرار بشأن الاعتراف بالنظام الجديد في سوريا أو عزله ليست مسألة أردنية حصراً؛ بل إنها تعتمد أيضاً على اعتبارات عربية وإقليمية ودولية أوسع نطاقاً. ويعتقد الوزير السابق محمد أبو رمان، الذي يعمل الآن باحثاً ومستشاراً بارزاً في معهد السياسة والمجتمع الأردني، أن رفع العقوبات الدولية عن سوريا ودعم النظام الجديد سوف يعتمدان على قدرة الزعيم الجديد للبلاد، أحمد الشرع، على ترجمة خطابه المعتدل حتى الآن إلى أفعال تثبت نواياه

الحقيقية. وأعربت الصحافية رنا الصباغ عن أملها في أن تتبنى سوريا دستوراً جديداً يمنح التمثيل المتساوي للأقليات والنساء ويضع قيوداً على سلطة الرئيس. كما أعربت عن تفاؤلها بأن سوريا الجديدة سوف تحترم حدود جيرانها، بما في ذلك الأردن وإسرائيل.

واستمر النشاط الدبلوماسي الأردني في 23 ديسمبر/كانون الأول، عندما أصبح الصفدي أول وزير خارجية عربي يزور سوريا بعد سقوط الأسد، مانحاً النظام الجديد أول إشارة للشرعية. وفي الاجتماع مع الشرع، الذي وصفه الصفدي بأنه "إيجابي"، ناقش الزعيمان كيفية منع تهريب الأسلحة والمخدرات من سوريا إلى الأردن، والمكافحة المشتركة ضد تهديد الهجمات الإرهابية، وقضية اللاجئين السوريين في الأردن. وأعرب وزير الخارجية الأردني عن استعداد بلاده لمساعدة سوريا على مداواة جراحها وإعادة البناء. وبعد بضعة أيام، اتفق وزيرا خارجية البلدين على أن وفداً وزارياً متعدد التخصصات من سوريا سيزور عمان لمناقشة قضايا مثل الحدود والأمن والطاقة والنقل والمياه والعلاقات التجارية مع نظرائهم الأردنيين.

ورغم تبادل الرسائل الودية مؤخراً، فمن الواضح أن حواجز الشك المتبادل لم تُزال بعد: فبعد أيام قليلة من زيارة الصفدي، أعرب رئيس مجلس الأعيان الأردني، فيصل الفايز، عن خيبة أمله إزاء الافتقار إلى التنوع في الحكومة الانتقالية في سوريا، مضيفاً أنه يأمل أن تظهر طابعاً أكثر تنوعاً بمجرد صياغة قرار جديد وإجراء انتخابات.

توصيات لإسرائيل

وعندما يتعلق الأمر بالجبهة السورية، فإن الأردن وإسرائيل تتقاسمان مجموعة من المصالح المشتركة: ضمان الأمن والاستقرار في المثلث حيث تلتقي حدود الدول الثلاث؛ وإحباط النشاط الإرهابي على الأراضي السورية؛ ووقف تهريب المخدرات، الذي يرهق الجيش الأردني ويشتت انتباهه عن عملياته الأمنية الروتينية، بما في ذلك على طول الحدود مع إسرائيل؛ ووقف تهريب الأسلحة من سوريا إلى الأردن، ومن هناك إلى المنظمات الإرهابية الأردنية والفلسطينية؛ ومنع تركيا وإيران من فرض هيمنتهما في سوريا؛ وصياغة نظام سياسي جديد في سوريا يكون أكثر ودية تجاه جيرانه، وأكثر تسامحًا مع الأقليات في أراضيه، وخاصة المجتمعات الكردية والدرزية، ولا يهيمن عليه الإسلاميون؛ وتعزيز الترابط والتكامل الإقليمي في مجالات الاقتصاد والنقل والطاقة.

إن رغبة الأردن في أن يصبح دولة محورية على الجبهة السورية تتوافق مع المصالح الإسرائيلية، حيث يتقاسم كلا البلدين العديد من الأهداف المتطابقة. وفي السيناريو الذي يصبح فيه النظام الجديد في سوريا مستقراً، يمكن للأردن أن يكون وسيطاً فعالاً بين القدس ودمشق في قضايا مثل منع تهريب الأسلحة، وإبقاء المنظمات الإرهابية بعيدة

عن حدود إسرائيل، وإعادة تنفيذ اتفاق الهدنة في مرتفعات الجولان. ومن جانبها، يمكن لإسرائيل أن تشجع إدارة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب على الاعتراف بالدور المركزي للأردن في تشكيل مستقبل سوريا ودعم مشاركتها في تنمية وإعادة إعمار وإعادة تأهيل سوريا وإدراجها لاحقاً في عمليات التكامل التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة.

إن رعاية الحوار بين البلدين أمر حيوي أيضاً في سيناريوهات أخرى. على سبيل المثال، إذا فشل النظام الجديد في دمشق في فرض سيطرته على جميع أنحاء البلاد، أو في سيناريو أسوأ من ذلك، يشكل تهديداً مشتركاً لإسرائيل والأردن، فيمكن للبلدين تنسيق استراتيجية للتعامل معه بشكل سري. وقد يشمل هذا التعاون الأمني على الحدود، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وإنشاء مناطق نفوذ مشتركة في جنوب سوريا، وتقديم المساعدات الإنسانية، وفي الحالات القصوى، تقديم الدعم العسكري لبعضهما البعض هجوميا ودفاعيا. وعلى نحو مماثل، قد تفكر إسرائيل والأردن في تشكيل محور إقليمي معتدل، مع حلفاء آخرين ودعم الولايات المتحدة، لزيادة نفوذهما على الجبهة السورية.

وأخيرا، ينبغي لإسرائيل والأردن أن يعملا على تضييق الفجوات بين العناصر العلنية والسرية في علاقاتهما. رسميا، أدان الأردن الإجراءات الإسرائيلية في أعقاب سقوط نظام الأسد عندما اتخذت إسرائيل موقعا في المنطقة العازلة في مرتفعات الجولان السورية وهاجمت ترسانة جيش الأسد – على الرغم من أن هذه الإجراءات تخدم أيضا المصالح الأردنية. وعلاوة على ذلك، غمرت وسائل الإعلام الأردنية بنظريات المؤامرة التي تشير إلى أن إسرائيل تنوي السيطرة على مصدر نهر اليرموك في سوريا، الذي يتدفق إلى الأردن. كلما تقدمت الحكومتان بخطاب يؤكد على مصالحهما المشتركة، بدلاً من نشر الاتهامات الكاذبة، كلما زادت فرص أن يصبح التحدي السوري المتبادل فرصة لتحسين العلاقات الثنائية بين القدس وعمان.

ترجمة مركز دراسات الامة

عمان / الأردن– الاحد 2025/1/12

* يتقدم المؤلف بالشكر إلى العميد (احتياط) أودي ديكل والدكتورة كارميت فالنسي على تعليقاتهما القيمة.

* أوفير وينتر

الدكتور أوفير وينتر باحث أول في معهد دراسات الأمن القومي ومحاضر في قسم الدراسات العربية والإسلامية في جامعة تل أبيب. حصل على درجة الدكتوراه من قسم تاريخ الشرق الأوسط وأفريقيا في جامعة تل أبيب وتم اختياره كباحث أول في برنامج أليس وبول بيكر في معهد دراسات الأمن القومي. ركز بحثه للدكتوراه على سعي مصر والأردن لإضفاء الشرعية على معاهدات السلام مع إسرائيل بين عامي 1973 و2001.